

سلطنة عمان تطرح شهادات ايداع بقيمة 382 مليون ريال

طرحت سلطنة عمان امس شهادات ايداع بقيمة 382 مليون ريال يبلغ متوسط سعر فائدها 0.12 في المئة في حين يبلغ أعلى سعر فائدة مقبول 0.13 في المئة.

واشارت النشرة الصادرة عن البنك المركزي العماني الى ان مدة تلك الشهادات تصل إلى 28 يوما حيث سيتم استحقاقها في 23 من شهر ابريل المقبل. واوضحت ان سعر الفائدة على عمليات إعادة الشراء للفترة من 26 من شهر مارس الحالي حتى أول ابريل المقبل هو واحد في المئة. وتعد شهادات الإيداع الصادرة عن البنك المركزي العماني وتشارك بها البنوك المرخصة أداة مالية لتنفيذ عمليات السياسات النقدية التي تهدف إلى إدارة السيولة في القطاع المصرفي على وجه الخصوص والحفاظ على استقرار سوق المال بشكل عام.

إثر تراجع أسعار النفط واستقرار نمو الواردات

«الوطني»: انخفاض الفائض التجاري إلى 24.3 مليار دينار خلال 2013

■ الواردات شهدت

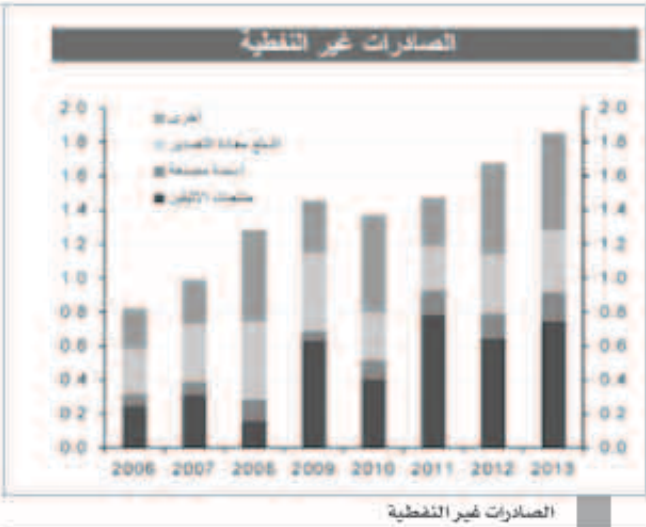
نمواً مستقراً عند

9 في المئة لتصل

الى أعلى مستوى

لها عند 8.3

مليارات دينار



■ الصادرات النفطية

شهدت تراجعاً

لتصل الى 30.8 مليار

دينار بواقع 3 في

المنة نتيجة انخفاض

أسعار النفط

السلع الاستهلاكية نمواً بوتيرة أسرع بكثير من الواردات الأخرى خلال السنوات الأخيرة.

وتتوقع أن ينخفض الفائض التجاري بشكل أكبر خلال هذا العام، إلا أنه سوف يظل ضخمًا.

حدث من المتوقع أن تشهد اسواق النفط تراجعاً خلال العام 2014 مما قد يؤدي الى انخفاض أسعار النفط وتراجع إيرادات الصادرات النفطية.

وبالنسبة للواردات، هناك تفاوت في التوقعات بشأنها، فمن المفترض أن يؤدي تسارع وتيرة تنفيذ المشاريع الحكومية الى انعاش الاقتصاد، بينما تدل المؤشرات الأخيرة الى تراجع قطاع المستهلك بشكل طفيف، إلا أنه من المفترض أن يظل قويا نسبيا ليدعم بذلك نمو الواردات.

كبير خلال السنوات الأخيرة من 12 في المئة في العام 2008 الى ما يقارب 40 في المئة بحلول العام 2013. ويرجع هذا الارتفاع بشكل جزئي الى التوسع في انتاج قطاع البتر وكيموايات.

وأشار شهدت الواردات نمواً مستقرا عند ما يقارب 9 في المئة خلال العام 2013، لتصل الى أعلى مستوى لها عند 8.3

المحلي. فمن الممكن أن تشير مليارات دينار. وتعتبر الواردات مؤشراً هاماً لنشاط الاقتصاد المحلي. فمن الممكن أن تشير الأرقام الأخيرة الى استقرار النمو في الناتج المحلي غير النفطي في العام 2013 الذي لم تتوفر البيانات الخاصة به حتى الان. وضمن الاقتصاد غير النفطي، فقد أثبت قطاع المستهلك بأنه محرك فعال للنمو، فقد شهدت واردات



فقد ازادت حصة منتجات الإثيلين من الصادرات غير النفطية بشكل

صادرات منتجات الإثيلين بواقع 16 في المئة مقارنة بسنة مضت.

فقط من إجمالي الصادرات. وقد كان هذا الارتفاع مدفوعا بارتفاع

■ الصادرات غير

النفطية ارتفعت

إلى أعلى مستوى

لها عند 1.9 مليار

دينار

يسجل الحساب الجاري فائضا يصل إلى 40 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2013.

وتتابع شهدت الصادرات النفطية تراجعاً لتصل الى 30.8 مليار دينار في العام 2013. أي أقل بواقع 3 في المئة عن عام مضى. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة انخفاض أسعار النفط. وذلك يعد أن شهدت أسواق النفط تراجعاً خلال العام 2013 على خلفية الزيادات الضخمة في الإنتاج من خارج دول منظمة أوبك واعتدال نمو الطلب العالمي على النفط. وقد بلغ متوسط خام التصدير الكويتي 105 دولارات للبرميل خلال العام أي أقل بواقع 4 دولارات عن العام 2012.

وأضاف فيما ارتفعت الصادرات غير النفطية الى أعلى

قال تقرير بنك الكويت الوطني تظهر بيانات التجارة الخارجية الأخيرة أن فائض الميزان التجاري للكويت قد انخفض ليلعب 24.3 مليار دينار في العام 2013. بعد أن تراجع من أعلى مستوى له عند 25.7 خلال العام 2012. وقد كان تراجع الصادرات النفطية سبباً في انخفاض هذا الفائض الذي يقدر بنحو 48 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2013. وعلى الرغم من تراجع هذا الفائض، إلا أنه لا يزال ثاني أعلى مستوى تم تحقيقه كما يعتبر ضخماً وفقاً للمعايير العالمية. رغم أن بيانات الحساب الجاري لدولة الكويت لم تصدر بعد. إلا أننا نتوقع أن يشهد أداء جيداً لعام آخر نتيجة قوة بيانات الميزان التجاري. ومن المحتمل أن

خلال الفترة من 2 إلى 5 إبريل المقبل في اليجينسي

«مطاوع جروب» راع ذهبي لـ «افرست»

.. والمعرض يستقطب مشاريع العقاري المصرية



فيس العلي

الدول العربية والأجنبية.

وأكد أن السوق الكويتي متعشش لمثل هذه المعارض التي ساهمت خلال السنوات الماضية في توفير العديد من الفرص الاستثمارية الجديدة سواء بالنسبة للمواطن العادي أو المستثمر الكبير، حيث كانت هذه المعارض بمثابة نوافذ يطل من

خلالها المستهلك الكويتي على مختلف أسواق المنطقة ليختار ما يناسبه من هذه الاستثمارات ويحقق طموحه.

من جهته قال رئيس مجلس إدارة شركة مطاوع جروب محمد مطاوع أن شركته ستقدم في معرض افرست العقاري الدولي مجموعة مميزة من المشاريع بالإضافة إلى رعايتها الذهبية للمعرض في دورته الحالية.

وقال مطاوع « الشركة تقدم مشروع لأفندا وهو مجمع سكني راقي في موقع متميز بمدينة هليوبوليس الجديدة على بعد دقائق معدودة من الطرق الرئيسية والجامعات والأندية..»

وأضاف « يتمتع المشروع بحدائق وملاعب تحتضن مباني ذات طراز معماري معاصر، ومن النظرة الأولى سيشاهد العميل شوارع تم تخطيطها بعناية فائقة ومجموعة من الخدمات المتكاملة تشمل فريق أمن و شبكة كاميرات مراقبة على مدار

خلال لقائه الوفد البرلماني الأوروبي

الغيث: نموذج التمويل الإسلامي خيار المستقبل



الغيث يتوسط بعض أعضاء وفد البرلمان الأوروبي الزائر



جانب من التكرم

أكد الرئيس التنفيذي بالوكالة في بيت التمويل الكويتي «بيتك» أنور بدر الغيث على أهمية الصيرفة الإسلامية والحجم الذي تمثله في الاقتصاد العالمي مما يجعلها أحد الخيارات المستقبلية المهمة للقطور الاقتصادي. مبينا قيام العديد من البنوك التقليدية الإقليمية والمحلية بتقديم البدائل المصرفية الإسلامية، وتحول العديد من المؤسسات المالية التقليدية إلى العمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وكذلك قيامها بعمليات استحواد كاملة أو جزئية لبنوك اسلامية، مشددا على دور «بيتك» في قيادة الصيرفة الإسلامية في العالم وقد أصبح نموذجا يدرس في أكبر جامعات العالم من حيث الانتشار وحجم الخدمات والمنتجات ومجموعة الشركات التابعة التي تعمل في مجالات استراتيجية مهمة، بالإضافة إلى ما يقدمه «بيتك» للصناعة من الناحية الفكرية والتشريعية والبحثية من خلال هيئاته ومؤسساته وشركاته المعتمدة التي تساهم بدور في تطوير صناعة الصيرفة الإسلامية ودفعها الى آفاق جديدة.

وأضاف الغيث في لقائه مع وفد البرلمان الأوروبي في المقر الرئيسي للبنك بحضور مدير عام الاستراتيجية والعلاقات المؤسسية فهد خالد المخيزم أن «بيتك» استطاع أن يثبت عبر نجاحاته المستمرة أن الصيرفة الإسلامية ونموذج التمويل الإسلامي يعتبر الأجدى اقتصاديا والأكثر قدرة على الاستدامة في المستقبل، منوها

الى ان هدف البنوك الإسلامية ليس فقط استعمار الاسواق وتحقيق الربحية، وإنما تحقيق التنمية بكل أشكالها، وإعمار الأرض ودعم قدرات المجتمعات التي تعمل فيها والمساهمة في حركة التطوير وتحقيق الازدهار الاقتصادي وإداء دورها الاجتماعي. وقال الغيث كذلك ان صناعة الصيرفة الإسلامية تتميز بقابليتها لمواجهة التحديات والقدرة على المنافسة، وقد أصبحت قطاعا مهما في الاقتصاد العالمي، لما تتميز به من قابلية للتجديد والتكيف السريع مع المستجدات ومتطلبات

السوق المصرفي. بالإضافة الى مشاركتها في تطور المجتمع وتحملها للمسؤولية تجاه قضاياها خاصة في مجالات التنمية والنهوض الاقتصادي والتطور الاجتماعي والبيئة وغيرها من الاهتمامات الحديثة. ولفت الى ان بنوك مجموعة «بيتك» من خلال تجربتها المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية استطاعت تحقيق نتائج ايجابية رغم الظروف الصعبة في بعض المناطق والبيئة التشغيلية الصعبة بسبب تداعيات الأزمة التي تشهدها المنطقة بشكل عام، مشيرا الى ان التحديات تجعل

«بيتك» في تقدم مستمر للبحث عن الابتكار والتميز في طرح حلول تمويلية ومصرفية والبحث عن فرص استثمارية خارجية للمحافظة على الريادة على مستوى السوق المحلي والعالمي.

وعن تجربة الانتشار الدولي، قال الغيث ان «بيتك» قدم في الاسواق التي عمل فيها افكارا مالية في تطبيق الصيرفة الإسلامية، وقد مثل النجاح الذي تحقق في الاسواق التي عمل فيها «بيتك» حافزا لتوسع في اسواق جديدة سواء في اسيا او اوروبا او منطقة الشرق الاوسط، منوها الى قيام

أعلن بنك وربة عن إطلاق أجهزة نقاط البيع وتعزيز خدمة الدفع الإلكتروني عبر الإنترنت. لتمكين عملائه من فئة التجار من تحسين المدفوعات من زبائنهم بأسعار خاصة تنافسية، وذلك بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. مما يعكس التزام «وربة» بالبادئ القيمة التي أنشئ على أساسها. مواكبة مستجدات السوق عامة وقطاع الخدمات المصرفية خاصة. حول الخدمة الجديدة علق السيد طلال العريبد، مدير إدارة المطاوع المصرفية في بنك وربة بالقول: «إن خدمة أجهزة نقاط البيع موجهة خصيصا لفئة التجار من عملاء «وربة»،



فيس العلي

من لديهم تراخيص مزاولة مختلف النشاطات التجارية.